

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٠٦

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ألفانو	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إثيوبيا	السيدة غواي
	أوروغواي	السيد روسيلي فيري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميثاق

اتحاد إعادة التدوير



1738824 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة.

تسمية "البحر الأبيض المتوسط" تعني حرفياً أنه بحر "في وسط الأرض". ومن الناحية المجازية، أيضاً، وجدت منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسها، منذ الأزل، عند ملتقى الحضارات والثقافات والأديان والتجارة والهجرة. ولم تبحر التطورات في المنطقة تشكل تاريخ العالم وسياساته. يوفر البحر الأبيض المتوسط موارد اقتصادية هائلة، من قبيل الهيدروكربونات والأرصدة السمكية والطرق التجارية التي لا تقدر بثمن. غير أن فوائده تتوقف على الاستقرار والتعاون.

في الواقع، تبين الحالة في البحر الأبيض المتوسط أن السلام والأمن لا يمكن فصلها عن الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولا عن النهوض بالشؤون الجنسانية والشباب والأقليات وحقوق الإنسان. لقد أوضحت الأحداث في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية ذلك بشدة وبصورة مؤلمة.

واليوم، تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات خطيرة على جبهات متعددة: الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والمنتجات النفطية؛ التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين،

الذين يستغلهم مهربو البشر والمتجرون بهم؛ والقرصنة البحرية. كما أن تجارة المخدرات تسفر عن آثار جانبية مميّنة، مثل زيادة استخدام المخدرات والأزمات الصحية.

وفي أجزاء من المنطقة، تتفاقم المشاشة بسبب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والعنف ضد النساء والفتيات. كما تعاني منطقة البحر الأبيض المتوسط من التدهور البيئي الشديد والقيود المرتبطة بالموارد الطبيعية. في السنوات الأخيرة، أدت ندرة الغذاء والارتفاعات الحادة في الأسعار إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية. وازدادت الجراح الإقليمية طويلة الأمد واشتدت حدة الانقسامات الطائفية جراء الجرائم الفظيعة والإرهاب والمحاولات الرامية إلى إبادة الأقليات ونهب التراث الثقافي والتشريد القسري واستخدام الأسلحة الكيميائية.

إن استقرار ليبيا حيوي الأهمية للمنطقة. غير أن مؤسسات البلد، بعد فترة انتقالية طويلة، لا تزال منقسمة انقساماً عميقاً. الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الشعب الليبي في التوصل إلى تسوية سياسية جامعة. وأسهم انعدام الاستقرار في منطقة الساحل في زيادة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا. وستواصل الأمم المتحدة دعم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر بالغ الأهمية أيضاً. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتوفير كل الدعم الممكن صوب تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع من خلال حل الدولتين. ومن شأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في قبرص أيضاً التخفيف من حدة التوترات السياسية في المنطقة.

ستواصل داعش الازدهار ما لم تتم تسوية الجذور السياسية العميقة للنزاع السوري من خلال عملية سياسية شاملة وموثوقة، على النحو المتوخى بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد نزول المكاسب الأمنية التي تحققت ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا

أعول على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها أن تعيد تأكيد تقليدها مبعث الفخر المتمثل في الانفتاح والتضامن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي كانت كالعادة بارعة ومتبصرة.

يسعدني الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

ينصب تركيز جلسة مجلس الأمن اليوم على مسألة لها آثار على نطاق العالم. البحر الأبيض المتوسط بحر صغير، بحجم بحيرة كبيرة عند رؤيته على الخريطة. إلا أن قدرا كبيرا من أمننا العالمي يتعرض للخطر فيه. الواقع أن عددا كبيرا من أزمات العالم تنشأ في حوض البحر الأبيض المتوسط - انتشار داعش، عدم استقرار ليبيا، الحرب السورية، التوترات الجديدة في لبنان، الأخطار التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الحالة المشقة في غرب البلقان، أزمة الهجرة، والقائمة تطول.

ورغم أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تبلغ حوالي ١ في المائة فقط من سطح العالم، فإن جزءا كبيرا من استقرارنا وأمننا العالميين تحدث مجرياتها في ذلك البحر. وتحمل إيطاليا، الواقعة في وسط البحر الأبيض المتوسط، وطأة انعدام الأمن هذا. واستراتيجيتنا هي الجمع بين التضامن والأمن. على سبيل المثال، في سياق أزمة الهجرة، أثبتنا أنه من الممكن إنقاذ أكثر من نصف مليون من الأرواح في البحر، وفي الوقت نفسه، مكافحة الأصولية والمتطرفين الذين يمتقنون قيم مجتمعاتنا المفتوحة والديمقراطية.

لكن علينا أن نفعل المزيد معا كشركاء عالميين للسيطرة على الطرق التي يمكن أن يسلكها اليوم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، في أعقاب هزيمة داعش في العراق وسورية. قام التحالف العالمي ضد تنظيم داعش بتحييد الملاذات الآمنة التي قد يدبر فيها الإرهابيون الهجمات ضدنا جميعا. لقد قامت إيطاليا بدورها كثاني أكبر مساهم في هذا التحالف في العراق.

والعراق وأماكن أخرى إن لم نعمل على تسريع وتيرة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

إنني أشيد بالبلدان المضيئة للاجئين على سخائها. ثمة حاجة واضحة لمعالجة أسباب التشريد. وعلينا أيضا التصدي للزيادة المثيرة للقلق في كراهية الأجانب والتمييز ضد اللاجئين والمهاجرين والأقليات. تلك مسؤولية عالمية مشتركة. من الضروري استعادة سلامة نظام حماية اللاجئين على جانبي البحر الأبيض المتوسط وزيادة برامج إعادة التوطين والنقل. ولا ينبغي عزل التجار بالبشر عن التجار بالممتلكات الثقافية والمخدرات والأسلحة والنفط، الذي يفيد الميليشيات والإرهابيين والجماعات المسلحة.

إن نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا يقيد حركة الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى ليبيا ومنها. يقوم فريقا الخبراء المعنيان بليبيا والسودان بالتحقيق في تمويل الجماعات المسلحة. وإلى جانب نظام الجزاءات المفروضة على مالي الذي أعيد إنشاؤه حديثا، أمل أن تكون هذه الأدوات مفيدة في دعم الحكومات والمناطق التي تعمل صوب عمليات انتقال سلمي.

في كثير من الأحيان، يجري إلى حد كبير التصدي للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق الترتيبات الأمنية التقليدية أو الحلول المخصصة أو من خلالها وحدها. هذه النهج تنطوي على خطر إطالة أمد وضع راهن غير مقبول أو تفاقم حالات إن لم تكن مدعومة بجهود تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية الكامنة. ولجهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دور هام في هذا الصدد.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط ملتقى عالمي لثقافات ومجتمعات واقتصادات مثيرة بشكل متبادل. غير أن العنف والكراهية يهددان هذه الدينامية على حساب العالم بأسره. علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتسوية أسوأ الأزمات في المنطقة، بحيث يمكنها عندئذ أن تواصل الإسهام بأفضل ما لديها. وإنني

ويساورنا القلق أيضا إزاء التطورات الأخيرة في لبنان، حيث استثمرت إيطاليا كثيرا في السلام والاستقرار، ولا سيما في بعثة حفظ السلام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام استقلال ونزاهة المؤسسات الديمقراطية في لبنان. وليس هناك دور في لبنان لأي قوات أجنبية أو قوات عسكرية أخرى غير قوات الأمن الشرعية التابعة للدولة اللبنانية.

وفي عالم مترابط يعاني فيه الاستقرار والأمن من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومن أزمة إنسانية، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الرد. ويجب أن يكون رد فعلنا مبني على المزيد من الحوار السياسي والمزيد من التعاون الأمني، فضلا عن المزيد من التعاون الثقافي. وإيطاليا تعتبر الثقافة إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. ومن أجل إيجاد حلول سياسية دائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا مقتنعون بأننا بحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما في تعليم الشباب. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو أيضا وسيلة لمعالجة التطرف. ولهذا السبب، فقد روجت إيطاليا، بالاشتراك مع فرنسا، للقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي كان الأول من نوعه بشأن تدمير التراث الثقافي في حالة النزاع المسلح. والإرهابيون الذين يدمرون المواقع الثقافية يسعون إلى محو هويات الشعوب. لذلك، يجب علينا دائما حماية هذه الهويات الغنية والمعتدلة، التي رسمت ملامح ثقافة مشتركة للحوار والاحترام المتبادل في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ آلاف السنين.

وحرصا على أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، من الضروري أيضا الدفاع عن الحرية الدينية وحماية الأقليات الدينية. وإذا تمت حماية الحرية الدينية، فمن الممكن تأكيد سيادة الأمن والقانون. وإذا لم تتوفر هذه الحماية، فإن النتيجة هي عدم الاستقرار. وبالنسبة للمتعبين، فإن الدين ليس سوى ذريعة. إنهم يريدون جعل الإله رهينة لأيديولوجياتهم الشريرة. ولذلك،

لقد قمنا بتدريب حوالي ٣٠.٠٠٠ من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، لكن يجب أن نظل متيقظين دائما لمكافحة انتشار تنظيم داعش في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخطر المحدد المتمثل في المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى شمال أفريقيا وأوروبا.

ولذلك، علينا تعميق تبادل المعلومات فيما بين وكالات الاستخبارات من أجل تحديد الجهاديين ووقفهم في سعيهم إلى التدمير. يجب توسيع نطاق التزامنا بمكافحة الإرهاب إلى كل مكان، بما في ذلك منطقة الساحل، حيث يؤثر انعدام الاستقرار تأثيرا مباشرا على أمن البحر الأبيض المتوسط. وفي ليبيا، لا يزال تنظيم داعش، بعد أن طرد من سرت، يشكل تهديدا، مع امتداد جذوره أيضا إلى منطقة الساحل. ولهذا أيضا لا تزال ليبيا تشكل تحديا رئيسيا بالنسبة لمجلس الأمن. ولكن، لزيادة التأكيد على العبء الأخلاقي المتمثل في تحسين حياة اللاجئين والمهاجرين الذين يتعرضون للاستغلال من جانب المنظمات الإجرامية في ليبيا، علينا تحمل المزيد من المسؤولية المشتركة، بتقاسم المزيد من المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية في ليبيا، لن أكرر ما قلته بالأمس في هذه القاعة (انظر S/PV.8104). لكنني سأؤكد مرة أخرى أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لنا جميعا دعم خطة عمل الممثل الخاص للأمين العام. إذا أهدرنا تلك الفرصة، سندفع جميعا، وليس الليبيون وحدهم، ثمننا باهظا.

وينبغي للقصة المساوية في سورية أن تكون تذكرا لليبيين بأن الحل التفاوضي بالغ الأهمية وبأنه لا يوجد سبيل عسكري مختصر. إن التوترات الإقليمية والأعمال الوحشية لنظام الأسد قد جعلت تحقيق السلام في سورية صعبا لفترة طويلة جدا. ينبغي أن تظل أهدافنا الرئيسية دائما هي نفسها - دعم عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة. وندعو البلدان حول هذه الطاولة وجميع أعضاء الأمم المتحدة إلى مضاعفة الجهود لتشجيع التزام حقيقي من جانب الأطراف السورية بالانخراط في مفاوضات.

يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل الفصل بين الذين يتعاونون تضرعاً والذين يحملون السلاح.

لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على مبادرتها بعقد هذه الجلسة الهامة، وعلى تشريفكم المجلس لإدارتها.

كما ندرك ضرورة أن يكون هناك المزيد من النساء الدعاة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلقنا في روما شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن المهم تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال زيادة مشاركة المرأة في الوساطة.

وقد تعكّر التحديات صفو منطقة البحر الأبيض، ولكنها مليئة أيضاً بالعديد من الفرص. وهي سوق يضم ٥٠٠ مليون مستهلك. وهي تشكل ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي. وينمو ذلك الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤,٥ في المائة سنوياً. وهي منطقة حيث توجد ٢٠ في المائة من حركة الملاحة البحرية و ٣٠ في المائة من تجارة النفط.

هل ستتطور منطقة البحر الأبيض المتوسط لتصبح ملتقى للثقافات التي تتاجر بحرية ومهداً لتلاقح الحضارات كما كانت في يوم من الأيام؟ أو أنها ستؤول إلى منطقة مليئة بالرعب واليأس والقلق الاجتماعي؟ وتتوقف الإجابة إلى حد كبير على استعداد وقدرة المجتمع الدولي على التصدي لجميع التحديات الأمنية بقوة وفي الوقت نفسه تعزيز مجتمع تعددي لا يهملش شبابه أو نساءه أو أقلياته. تلك هي القيم التي ألهمت ميثاق الأمم المتحدة. وهي القيم التي تكفل الاستقرار والتنمية في جميع أنحاء العالم. وفي منطقة تربط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، فإن مكاسب السلام والأمن هائلة وعالمية. وتحقيق هذه المكاسب أمرٌ يعود إلينا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الإيطالية لمجلس الأمن

إن التماس الجغرافي لإقليم الساحل الأفريقي مع منطقة المتوسط، يجعل من الاستقرار في هذا الإقليم أولوية وركن أساسي

إن منطقة البحر المتوسط تتميز بموقع استراتيجي فريد. فهي قلب العالم القديم. ومهد الحضارات وملتقاها. ومصدر إشعاع ثقافي للعالم بأسره. فلقرون طويلة، كان البحر المتوسط مصدراً لإلهام لشعوب الشرق والغرب، وجسراً للتواصل بينها وهو ما أعطى طابعاً ثقافياً مميزاً لشعوب الدول المشاطئة للبحر المتوسط، وذلك في إطار من التنوع والتسامح وقبول الآخر.

إن الأزمات التي تواجهها منطقة المتوسط، جعلتها مقصداً للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومصدراً للعائدين منهم. فتنوعت التنظيمات الإرهابية في المنطقة، واستحدثت التنظيمات الإرهابية وسائل جديدة لتمويل الأنشطة الإرهابية، كالاتجار في المواد البترولية، وتدمير والاتجار في المقتنيات الثقافية، والاتجار في البشر. ناهيك عن استمرار قيام أنظمة حاكمة في بعض الدول بدعم الإرهاب لتحقيق أغراض سياسية، وذلك بإمداد الإرهاب بالسلاح والتمويل، وتسهيل مرور المقاتلين الإرهابيين الأجانب. إن مواجهة التحديات الإرهابية في منطقة المتوسط تتطلب اتباع نهج شامل قائم على التصدي لكافة التنظيمات الإرهابية أينما وجدت. فضلاً عن التصدي لكافة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب دون تفرقة. فمن غير الممكن التركيز فقط على محاربة تنظيم داعش في العراق وسورية فقط، في حين يفر مقاتلو التنظيم إلى ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي. مما لا يقضي على الإرهاب، وإنما يصدر المشكلة إلى منطقة أخرى بشكل مؤقت. كما يتعين القضاء على كافة أسباب الإرهاب، مع التركيز على وقف أي دعم يقدم إلى هذه الظاهرة المقيتة، وضمان امتثال الدول لقرارات المجلس، خاصة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومكافحة الخطاب الإرهابي، فضلاً عن تنفيذ العقوبات ذات الصلة.

مصر في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها من الدول المشاططة لنهر النيل، بغية تفعيل تلك الأداة التعاونية، متمسكة بمبادئ عدم الإضرار، والإخطار المسبق، وشمولية أي مبادرة حول المورد المائي المشترك لجميع الدول المتشاطئة دون استثناء.

إن ظاهرة النزوح القسري هي إحدى النتائج المباشرة للتحديات الأمنية والتنمية المتشعبة التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ ينتقل الملايين من الأشخاص كل عام هرباً من النزاعات المسلحة، أو الاضطهاد، أو العنف، أو الإرهاب، أو الفقر المدقع، أو الافتقار إلى الأمن الغذائي، أو بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ، أو الكوارث الطبيعية، أو غيرها من العوامل. وتؤمن مصر بضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، تركّز على البعد الإنمائي في الدول المصدرة والمستضيفة لهذه التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين، وفتح مسارات جديدة لقبولهم، وليس من خلال الحلول الأمنية وإغلاق الحدود، بما يخالف اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وترحب مصر بالجهود الجارية من أجل صياغة وإصدار العهد الدولي للاجئين، فضلاً عن العهد الدولي لهجرة آمنة ومنظمة ومنظمة، وبما يساهم في تقاسم الأعباء والمسؤوليات بشأن حوكمة تلك التدفقات، وتطوير رؤية موحدة وموقف قوي لتوفير حياة كريمة لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين، واحترام حقوقهم، وصون كرامتهم الإنسانية.

وختاماً، إن التعامل الأمني وبناء مزيد من الأسوار بين منطقة البحر الأبيض المتوسط ومحيطه كوسيلة لمعالجة تلك التحديات ثبت قصوره في دفع جهود إعادة الاستقرار. فعلى جميع الأطراف إدراك محورية التعاون المشترك لمواجهة التحديات الخطيرة التي تشهدها المنطقة واجتثاث جذور الأزمات التي تعصف بها، وهو ما لن يتحقق سوى عبر شراكة حقيقية تعمل على تعزيز قدرات جميع الأطراف بصورة تجعل من البحر الأبيض المتوسط مرة أخرى جسراً للتنمية والتبادل الثقافي والحضاري

في أمن واستقرار دول المتوسط. فقد شهدت السنوات الأخيرة تداعيات خطيرة تبادلية بين المنطقتين على إثر تردي الأوضاع الأمنية والنزاعات المسلحة في كل من ليبيا ومالي، واستغلال الفراغ الأمني وصعوبة السيطرة وضبط الحدود في المناطق الصحراوية النائية في دول المنطقة، وما ترتب على ذلك من خلق ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به القوة المشتركة لتجمع دول الساحل الخمس في مواجهة تلك المخاطر، ومسؤولية المجتمع الدولي في مساندة تلك المبادرة الطموحة. ونؤكد على أن الاستثمار في دعم هذه القوة سيأتي بشماره في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

كما نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للساحل، التي تتعامل مع التحديات التي تواجهها المنطقة من منظور شامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية والتنمية والإنسانية المتشابكة.

تعاني منطقة حوض البحر المتوسط من ندرة المياه، وتحديدًا في منطقتي جنوب وشرق المتوسط. وترى مصر أن أي مقترح جاد لمنع النزاعات لا يمكن أن يغفل المخاطر التي تنسب فيها ندرة المياه.

فمع تزايد التحديات التنموية وتشابكها مع التحديات والتغيرات البيئية، يمكن أن تكون المياه سبباً في الحروب المستقبلية، وهو ما يحتم ضرورة التأكيد على مبدأ التعاون بين الدول المتشاطئة لتحقيق التنمية والأمن المائي...

فمع تزايد التحديات التنموية وتشابكها مع التحديات والتغيرات البيئية، يمكن أن تكون المياه سبباً في الحروب المستقبلية، وهو ما يحتم ضرورة التأكيد على مبدأ التعاون بين الدول المتشاطئة لتحقيق التنمية والأمن المائي، وفقاً لمبادئ القانون الدولي المنظمة لإدارة الموارد المائية المشتركة. لذلك، فقد دخلت



الراهنه للناس على أساس الوقائع، بينما نعمل في الوقت نفسه من أجل بناء القدرة على الصمود والاستثمار في المجتمعات السلمية. وحماية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ليست فحسب أضمن طريقة لمنع الصراعات، وإنما هي أيضا أساس بناء مجتمعات تنعم بالسلام والرخاء والاستدامة. ويشكل هذا اليوم فرصة طيبة للمجلس كي يتطلع من خلال منظور أوسع ويناقش الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكيفية التصدي لها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أريد أن أتناول خمس نقاط موجزة.

أولا، إن أشد الفئات ضعفا في المجتمع هي الأكثر تضررا عندما تجتمع عوامل من قبيل عدم الاستقرار، والتخلف الإنمائي، والإرهاب. ومن الضروري أن نواصل تلبية احتياجات هؤلاء الناس في الأجلين القصير والمتوسط. وذلك يشمل تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وفي الوقت نفسه بناء قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود أمام الصدمات في المستقبل. وهو يعني أيضا تلبية احتياجات المشردين نتيجة الفقر، والصراعات، وانعدام الأمن، ووجوب التمسك بحقوقهم الإنسانية. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الحالة الراهنة للاجئين والمهاجرين في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الأمين العام كثيرا ما تكلم - وأعتقد أنه محق جدا - عن الحاجة إلى تعزيز كرامة اللاجئين. وكثيرا ما شدد على ضرورة إعادة توطيد سلامة نظام حماية اللاجئين. ويجب على جميع الدول أن تتقيد بالأطر الدولية لحقوق الإنسان واللاجئين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالاحتجاز. وكما قلت في هذه القاعة يوم أمس بالذات (انظر S/PV.8104)، إن الحالة في ليبيا غير مقبولة في هذا الصدد، وإن المطلوب بذل مزيد من الجهود لكفالة تطبيق المعايير الدولية.

ثانيا، إن محور تركيزنا الرئيسي يجب أن يتمثل في الحفاظ على السلام ومنع اندلاع الصراعات في المقام الأول، أو

والتجاري، بدلا من جعله حاجزا ومقبرة للشباب الطامح في مستقبل أفضل، الأمر الذي يمثل إهدارا لثروة بشرية قادرة على تغيير وجه المنطقة حالما تتوفر لها الفرص المناسبة.

**السيد سكوغ (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم حقا بكل تواضع في هذه المناقشة بعد الإحاطة الإعلامية للأمين العام المثيرة للاهتمام دائما، والآن لممثلي إيطاليا ومصر، البلدين البارزين من بلدان البحر الأبيض المتوسط. أريد أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر إيطاليا على الشروع في هذه المناقشة. وكما أظهر الأمين العام بوضوح، إن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي نتيجة عدة عوامل مؤثرة في المنطقة ذاتها وما وراءها.

واليوم، ربما أكثر من أي وقت مضى، يواجه الرخاء والاستقرار والأمن لشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط والبلدان المجاورة تحديات مترابطة يعزز كل منها الآخر. وهي تشمل الصراع، والإرهاب، والتطرف العنيف، والفقر المتعدد الأبعاد، وتغير المناخ، والتشريد القسري، والجريمة المنظمة، وعدم الاستقرار السياسي. وجميع هذه التحديات ذات طابع عابر للحدود. أما التغلب عليها، فيتطلب نهجا شاملة، وانطباعات إقليمية، وشراكات جديدة على جميع الصعد.

وهذا النوع من المناقشة لا تجريه عادة في المجلس. ففي معظم الأيام نجتمع لمناقشة تقرير واحد، بلد واحد، وصراع واحد. ومع ذلك، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن معظم الصراعات اليوم لا تأتي من فراغ، ضمن حدود ظاهرة بوضوح. وبالمثل، نحن ندرك أيضا أن الصراعات المعاصرة ليس سببها مسألة واحدة، ولكنها نتيجة دوافع مختلفة - مثل الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر - يتفاعل بعضها مع بعض، ويكون لها أثر تراكمي على الأفراد والمجتمعات.

ومن الواضح بالتالي أن استجاباتنا يجب أن تتبع منطقا مشابها إذا أردنا أن نكون فعالين. فيجب أن نلبي الاحتياجات

إلى رؤية مكرسة ومحددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل في حد ذاتها أداة قوية لمنع الصراعات بهدف عدم تخلف أحد عن الركب. وهناك صلات راسخة بين عدم المساواة بين الجنسين وعدم الاستقرار السياسي، والتخلف الإنمائي. لهذا السبب، فإن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في صنع القرار على جميع المستويات ضرورية من أجل إرساء الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

أخيراً، بغية اعتماد نهج شامل حقاً، نحتاج إلى قيام شركات حقيقية بين الدول، والمنظمات الإقليمية، وفي ما بين الناس. ونحن نشعر جداً بالتشجيع إزاء تزايد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونؤيد، كما قال آخرون، المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جميع الجهود التي تبذلها.

والاتحاد الأوروبي عليه دور رئيسي في تعزيز الأمن والازدهار داخل حدود دول الاتحاد وخارجها. إن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المقرر عقده في أبيدجان نهاية هذا الشهر يمثل فرصة هامة لتعزيز الشراكات الحاسمة مع التركيز في الوقت المناسب على الاستثمار الإقليمي في الشباب.

والبحر الأبيض المتوسط الذي يقع عند تقاطع ثلاث قارات شكل على مر التاريخ بوتقة انصهار للثقافات والتجارة والناس. والأنواع الجديدة من التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست بأي حال من الأحوال فريدة في طابعها. بل تتكرر في مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم. والتصدي لها يتطلب منا العمل معاً مع كامل منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية بطائفة من الأدوات المبتكرة والمرنة والمتكاملة. وبالعامل المشترك وحده يمكننا التصدي لتلك التحديات المتداخلة وكفالة مستقبل أفضل للجميع.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن وعلى كل ما تفعله إيطاليا للتصدي بفعالية للتحديات الأمنية

التصدي لها وحلها بسرعة في حال اندلاعها. وعلى مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل، بغية الحفاظ على السلام، أن يكونا أكثر فعالية منذ البداية في التصدي للصراعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة لها، بما في ذلك عن طريق تعزيز تحليل أسبابها الجذرية وفهمها وتبادل المعلومات بشأنها. ويتعين على المجلس أن يستند إلى تحليل من منظومة الأمم المتحدة بأسرها يكون أكثر تكاملاً من أجل أن يعمل بطريقة فعالة على تقييم الصراعات والتهديدات للسلام والأمن الدوليين، ومواجهتها، ومنع اندلاعها، والتصدي لها. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن جهود الأمين العام للإصلاح تعني تحديداً تحسين هذا الجزء من عملنا.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى توسيع قدرتنا على إدارة المخاطر الهيكلية الطويلة الأجل. وذلك يشمل تحديد ومواجهة مخاطر عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناشئين عن التفاعل بين تغير المناخ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويدرك المجلس بالفعل الآثار الضارة لتغير المناخ على الاستقرار في منطقة بحيرة تشاد، وهو يدعو إلى إجراء تقييمات كافية للمخاطر، ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر، وآليات للإنذار المبكر. ويجب على المجلس أن يظل يقظاً حيال تلك المسائل.

رابعاً، نحن نعلم أن العديد من التحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تنبع من عوامل مزمنة تتمثل في التخلف الإنمائي، والفقر، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وضعف الحوكمة، وانعدام الفرص. وبالتالي، فإن أي استراتيجية طويلة الأجل تحتاج إلى معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية. وذلك يشمل التصدي لبطالة الشباب، والاستبعاد الاجتماعي، وعدم المساواة؛ واحترام حقوق الإنسان والتمتع بها، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع؛ وتهيئة الفرص الاقتصادية وإنشاء مجتمعات مبنية على سيادة القانون؛ وتحقيق النمو المستدام - تماماً مثلما أكدتم، سيدي الرئيس. وقبل كل شيء، نحن بحاجة



تواجهها. وكما ناقشنا أمس (انظر S/PV.8104)، فإن اتفاقا سياسيا جامعا يتم التفاوض بشأنه في إطار الاتفاق السياسي الليبي هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار في ليبيا والتصدي للشبكات الإجرامية التي تجعلها طريق عبور للهجرة غير القانونية. وهو أيضا أفضل سبيل لتنمية الإمكانات الاقتصادية الهائلة لليبيا.

ونذكر أننا بحاجة إلى تقليص المساحة التي يزدهر فيها الإرهابيون والمتجرون بالأشخاص في أنحاء المنطقة. إنها تلك المجموعات التي كثيرا ما تتسبب أيضا في عدم الاستقرار والنزاع أو تستغلها. لذلك فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على العمل مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المكلفة من جانب مجلس الأمن لتطوير قدراتها على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

ثانيا، إن المملكة المتحدة تدرك أنه عندما تستمر الأزمات طويلا، لا يتمكن اللاجئون الذين ليس أمامهم خيار سوى الفرار من ديارهم من العودة. ولذلك من الأهمية بمكان أن يتم توفير فرص التعليم والعمل والدعم للمشردين والمجتمعات التي تستضيفهم. ونفخر بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على التنمية. يوجه أكثر من نصف مجموع إنفاق وزارة التنمية الدولية إلى الدول والمناطق الهشة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدنا على تأمين تمويل جديدة من البنك الدولي للبلدان التي تستضيف لاجئين. وفي مؤتمر لندن بشأن سورية في عام ٢٠١٦، قامت المملكة المتحدة بدور ريادي وكفلت التوصل إلى اتفاق بشأن التعاهدات التاريخية بين حكومات دول المنطقة والمجتمع الدولي لتوفير التعليم وإيجاد فرص العمل وإتاحة الفرص للاجئين والسكان المحليين.

ثالثا، قامت المملكة المتحدة بتكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الشبكات الإجرامية التي تستفيد من الرق المعاصر: فعلى سبيل المثال، نعمل على وضع برنامج طموح في نيجيريا،

في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المجموعة المعقدة من المسائل المعروضة علينا.

كثيرا ما ناقش عواقب عدم الاستقرار في المجلس، وتشكل هذه العواقب بعض أكبر التهديدات التي نواجهها جميعا: وهي الإرهاب وأشكال الرق المعاصرة والهجرة الجماعية غير المنظمة وغيرها. وأرحب بهذه الفرصة اليوم للتفكير مليا والنظر في الأسباب الجذرية، كما فعل المتكلمون السابقون.

في كثير من الحالات، فإن عدم احترام الحكومة لحقوق الإنسان - سواء من خلال عدم قدرتها على ذلك أو عدم رغبتها - هو الذي يؤدي إلى النزاع والتشريد الجماعي والانتهاكات. وقد استغل الإرهابيون والجماعات الإجرامية المسلحة انهيار سلطة الدولة في أجزاء من منطقة الساحل وفي ليبيا لاستغلال الأشخاص. ويستخدمون أرباحهم من التهريب والاتجار بالبشر والرق المعاصر لتأجيج المزيد من عدم الاستقرار، وهو ما يضر بدوره الفرص الاقتصادية التي ينبغي للحكومات أن توفرها لمواطنيها. وذلك يغذي بدوره المزيد من التشرد والإرهاب والرق المعاصر. واليوم أود أن أذكر ما تفعله المملكة المتحدة لمعالجة تلك الأسباب الجذرية.

أولا، نحن ملتزمون تماما بخطة الأمين العام لمنع نشوب النزاعات. ونقوم بزيادة استثمارتنا في الدول الضعيفة لتعزيز قدرتها على الصمود؛ وقد طبقنا نظاما جديدة للإنذار المبكر والإجراءات المبكرة تساعد على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها. وسنواصل مساعدة الأمم المتحدة في تعزيز قدراتها على منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام.

وتفخر المملكة المتحدة بأنها أكبر الأطراف المانحة في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وفي مجلس الأمن، بصفتها القائم على الصياغة بشأن ليبيا، نحن في طليعة الجهود الدولية لمساعدة ليبيا في التغلب على التحديات السياسية والأمنية التي

من الليبيين في حاجة للمساعدة الدولية. فتحت الأزمة الليبية الباب أمام طائفة واسعة من الفرص لاستغلال الفراغ الأمني والمؤسسي. وقد مكن ذلك الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المحلية من تحقيق تأثير أيديولوجي وقوة عسكرية لا في ليبيا فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها.

ومن الجدير بالذكر أن التهديد الإرهابي ليس أمر جديداً على بلدان جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل المجاورة. جاءت وحدات رئيسية من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انضموا إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بهم في العراق وسورية من تلك المناطق تحديداً. الآن، وبالنظر إلى النكسات الكبيرة في الآونة الأخيرة وفقدان التنظيمات الإرهابية المعنية في الشرق الأوسط للأراضي، كان على بلدان شمال أفريقيا مواجهة تدفق العائدين والذين ينتقلون على السواء. ووجودهم لن يسفر بلا شك إلا عن تأجيج الطائفية وزيادة تعقيد النزاعات ومدتها.

والجانب الآخر من المشكلة هو إساءة الاستخدام المحتملة لنظم اللجوء من جانب الإرهابيين مع وصول موجات هائلة من المهاجرين من مناطق النزاع التماساً للمأوى. وثمة قلق متزايد إزاء احتمال تشكيل خلايا نائمة في مختلف أنحاء شمال أفريقيا وأوروبا، وهو ما يتعين معالجته على النحو الواجب.

ومن أجل مكافحة احتمال تفشي الإرهاب وانتشاره إلى مناطق جديدة، قد يلزم على المجتمع الدولي وضع تدابير أخرى إضافة إلى تلك المجموعة المحددة في القرارين ٢١٧٨ و ٢٠١٤ (٢٠١٤) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦)، والتي ينبغي أن تعالج، في جملة أمور، طريقة عمل الإرهابيين بعدد من السبل.

أولاً، ينبغي لنا أن نكفل توسيع نطاق تجريم المقاتلين الإرهابيين الأجانب ووضع عمليات ثنائية ودولية لتبادل الأدلة على جرائمهم، بحيث يمكن القبض على الإرهابيين في أبكر مرحلة ممكنة وتقديمهم إلى العدالة.

من حيث يتدفق العديد من المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط. علينا جميعاً دور لتخليص العالم من هذه الآفة الرهيبة. لنستثمر جميعاً في سبل العيش والتنمية في بلدان المصدر، ولنعمل جميعاً مع السلطات القائمة على مراقبة الحدود والوكالات الاستخباراتية للتصدي للإتجار بالبشر وشبكات التهريب.

في الختام، يتمثل هدفنا النهائي في إقامة منطقة مستقرة تنعم بالحكم الرشيد تحترم فيها حقوق الإنسان. سيكفل ذلك أن يكون لدينا منبر أقوى لمكافحة الإرهاب الدولي وإنهاء الرق المعاصر وتحقيق الهجرة الآمنة جيدة التنظيم وإضافة قيمة لبلد المقصد وبلد المنشأ مع كفالة سلامة المسافرين. وبالنظر إلى حجم التحديات التي تنتظرنا، فإننا ندين لجميع المعنيين بالعمل سوياً ومعالجة كافة تلك المسائل في آن واحد.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم سيدي تترأسون مرة أخرى مجلس الأمن. إن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لها أبعاد كثيرة، لأنها لا تؤثر سلباً على البلدان في المنطقة فحسب، بل ولها آثار خطيرة على السلم والأمن العالميين. لذلك من المناسب والضروري أن نفكر بشكل جماعي في أفضل السبل للتصدي لهذه التهديدات. أشكركم مرة أخرى، معالي الوزير، على توجيه انتباه مجلس الأمن لذلك الموضوع الهام. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الهامة.

إن مناقشة اليوم يمكن أن تعتبر استمراراً لمداولاتنا بالأمس (انظر S/PV.8104) بشأن الحالة في ليبيا. نعتقد أن البلد لا يزال يمثل عنصراً هاماً من عناصر استقرار الدول المجاورة وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل. ولذلك مما يدعو إلى المزيد من الأسف أن الأزمة الراهنة في ليبيا لا تبدي أي بوادر انحسار. يعيش الناس في ظل تهديد دائم بالموت أو الإصابة بسبب القتال فيما بين الجماعات المسلحة المختلفة. قتل المئات أو عذبوا. وشرذ الآلاف. وتواصل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التدهور بشكل سريع. المزيد

الحالة العامة أشبه بالحالة التي كانت قائمة عام ٢٠١١. بيد أن هذه المرة ستتفاقم الحالة جراء صدمة المجتمع المتضرر من سنوات الحرب وتعميق الانقسام الطائفي، بينما لم تعالج المصالحة الوطنية أو الأسباب الجذرية للأزمة. وفي ظل هذه الظروف، لن يوفر أي انتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سورية إلا نبذة مؤقتة فقط، مع بقاء الباب مفتوحاً أمام ظهور أزمة مماثلة جديدة لتنظيم الدولة الإسلامية.

ولذلك، ما زلنا نعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك خطة طويلة الأجل لسورية؛ خطة تستند بقوة إلى الالتزام بتسوية سياسية عن طريق التفاوض والفهم الواضح لما سيجري عمله في المستقبل. وفي غياب هذا المخطط، ستظل الحالة في البلد، تشكل خطراً على المدى الطويل في منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه إذا أردنا تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يلزم ضخ المزيد من الاستثمارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المحتاجة. وبدون الهياكل الحكومية الفاعلة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإنفاذ القوانين العملية وتمكين الأجهزة القضائية، وتوفير الدعم الحكومي الفعال للأعمال والمبادرات التجارية المحلية، ستظل المجتمعات المحلية الضعيفة في البلدان المتأثرة بالنزاعات هدفاً سهلاً للإرهابيين والمجرمين. وبالتالي، يجب أن ترتبط المبادرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية الاقتصادية وكفالة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتهم بصورة نشطة، بعضها ببعض وأن يكمل بعضها بعضاً.

**السيد يورتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)  
(تكلم بالإسبانية): إنه لشرف حقاً، سيدي الرئيس، أن تتولوا رئاسة هذه الجلسة. ونود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية ونعتمد هذه الفرصة لنثني على الطريقة التي تمارس بها إيطاليا رئاستها للمجلس هذا الشهر.

ثانياً، ينبغي لنا كفالة تبادل المعلومات بين الدول على نحو سريع ودون عوائق، ولا سيما بيانات الاستدلال الحيوي للإرهابيين وإضفاء الطابع العالمي على استخدام المعلومات المسبقة الخاصة بالركاب وقواعد بيانات الإنتربول.

ثالثاً، ينبغي إقامة تعاون فعال عبر الحدود بين سلطات الهجرة وأجهزة إنفاذ القوانين والسلطات القضائية.

رابعاً، بإجراء تقييمات للمخاطر، وتحديد أشد مناطق الحدود ضعفاً من أجل تعزيز الضوابط ذات الصلة. وخامساً، مواصلة القضاء على مصادر تمويل الإرهاب، وخاصة مكافحة أنشطة الابتزاز والاختطاف طلباً للفدية، فضلاً عن تعطيل تعاون الإرهابيين مع جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الضالعة في التهريب والاتجار بالبشر والأسلحة.

ونعتقد أيضاً أنه بدون الفرص السياسية أو الاقتصادية، ولا سيما للشباب، ثمة خطر بأن يظل شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منطقتين فقيرتين وغير خاضعتين للحكم يجد فيهما الإرهابيون والمجرمون ملاذاً آمناً وبيئة مناسبة للاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة، فضلاً عن الأنشطة غير المشروعة الأخرى.

ولا تزال سورية بؤرة توتر ساخنة أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تسم المنطقة المحاورة والبيئة الأمنية الأوسع نطاقاً. وقد وصلت أفواج لا تحصى من اللاجئين الذين فروا من سورية، التماساً للخلاص من الطغيان الوحشي والأوضاع اللاإنسانية، إلى لبنان والأردن والعراق وتركيا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي، مما خلق مخاطر إضافية للحالة الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية في تلك البلدان.

لقد انقضت ست سنوات من النزاع، فماذا نرى؟ لئن استمرت الاتجاهات الحالية في الجمهورية العربية السورية، ثمة فرصة بأن يدعي أحد الجانبين تحقيق انتصار عسكري وستكون

ونحيب بجميع الدول وبالمجتمع الدولي بذل أقصى الجهود الممكنة من أجل منع ووقف انتشار شبكات الاتجار بالبشر التي تعمل في البحر الأبيض المتوسط من خلال تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لبلدان العبور والمنشأ لأولئك الضحايا. وفي هذا الصدد، اقترحت بوليفيا في حزيران/يونيه، خلال المؤتمر العالمي، مفهوم "المواطنة العالمية"، بهدف تقليل الحواجز التي تمنع اللاجئين من الفرار من الحروب والنزاعات المسلحة والاتجار بالبشر. ونعتقد أن هذا الاقتراح يشكل أداة مفيدة للتعامل مع الأزمة التي تشغل حاليا اهتمام المجتمع الدولي.

إن مسألة الأمن في شمال أفريقيا عنصر هام يؤخذ في الحسبان عند تحليل الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفقا لما ذكر في يوم الجمعة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في الاجتماع المشترك للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. فقد أشارت التقارير إلى وجود مقاتلين أجانب ومرترقة يعملون في المنطقة ويتنقلون دون صعوبة كبيرة بين البلدان المتورطة في نزاعات داخلية، ويشاركون بصورة نشطة في حمل السلاح ويقوضون جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي وسلمي لهذه النزاعات.

ويرد أحد أمثلة الآثار ذات الصلة للأزمات في المنطقة في تقرير فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا، المقدم في عام ٢٠١٥، والذي أفاد بأن الأسلحة الواردة من ليبيا عززت كثيرا القدرة العسكرية للجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل دون الإقليمية، ويجري استخدامها حاليا للقيام بهجمات ضد قوات الأمن الوطنية، فضلا عن المدنيين، والعاملين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في الميدان.

ومن الواضح أن الثغرات الموجودة في الحكومات، وضعف النظام وقوات الأمن، وانعدام الضوابط الحدودية ما برحت

إن التحديات التي تؤثر على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تكمن أسبابها الجذرية في النزاعات الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلا عما يتولد عنها من آثار جانبية في منطقة الساحل. وهذا بدوره قد تُرجم إلى تعذر قيام الدول المنخرطة في نزاعات داخلية بضمان أمن مواطنيها ووضع تدابير فعالة لتعزيز نظامها الداخلي.

ومن المؤسف أن أحد أبعاد هذه الأزمة، كما سمعنا خلال هذا الاجتماع، ينعكس في العدد المروع من المهاجرين واللاجئين الذين لقوا حتفهم في مياه البحر الأبيض المتوسط - وبلغ عددهم قرابة ٣٠٠٠ قتيل في عام ٢٠١٧ وحده. وهذا الرقم، وفقا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، يمثل أكثر من نصف الوفيات العالمية المرتبطة بالمهاجرين والأشخاص الذين يلتمسون اللجوء. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجار بالمهاجرين واللاجئين، وإخضاعهم للرق، ومعاملتهم المهينة والعديد من حالات الاستغلال الجنسي أمثلة أخرى على الآثار الخطيرة لهذه الأزمة، التي تدل على وجود أوجه ترابط بين المنظمات الإرهابية وشبكات المنظمات الإجرامية عبر الوطنية. وتستغل هذه المنظمات الأوضاع الأمنية وهيئات المراقبة الهشة في الدول المتضررة من النزاعات الداخلية كما تستغل حاجة الأشخاص لحماية أرواحهم وأرواح أسرهم عن طريق الفرار من النزاعات في مواطنهم الأصلية. وهذا يدر الموارد والأموال للمنظمات الإجرامية ويفاقم الأزمة في المنطقة.

وفي هذا السياق، نقدر الجهود الكبيرة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة ومختلف هيئات التعاون الدولي للتخفيف من حالة المهاجرين واللاجئين الذين يسعون إلى الهروب من النزاعات عن طريق عبور البحر الأبيض المتوسط. ونحن ممتنون أيضا للجهود التي تبذلها الدول والجهود الإقليمية التي يجري تنفيذها امتثالا للقرارات ٢٢٤٠ (٢٠١٥) و ٢٣١٢ (٢٠١٦) و ٢٣٨٠ (٢٠١٧) لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، على السواحل الليبية في المقام الأول.

ولا تزال تشكل عوامل تتيح انتشار الجماعات الإرهابية والمقاتلين غير النظاميين، الذين يجدون مجالا لارتكاب أعمال لزعزعة الاستقرار، بالإضافة إلى ارتكاب الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وأخيرا، نرى أن أوجه الضعف هذه وتلك التحديات يمكن معالجتها إذا التزم أطراف النزاعات المختلفة بالدخول في حوار مطرد لحل خلافاتهم، واختيار وقف الأعمال العدائية، وقبل كل شيء، السعي إلى تعزيز الهياكل الأساسية لقوات الأمن، وغرس الثقة في مؤسسات الدولة وتعزيز وجود وسيطرة الدول على حدودها.

ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتركز جهود هذا المجلس والاجتمع الدولي على تمهيد الطريق لتشجيع وتعزيز الوسائل السلمية لحل النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن دور مختلف بعثات الأمم المتحدة المنشأة في الميدان لتيسير هذا العمل أمر أساسي. ونؤكد مجددا أنه، إلى حد كبير، تعد التحديات التي تؤثر على الأمن اليوم في البحر الأبيض المتوسط نتيجة مباشرة وملموسة لتطبيق سياسات تغيير الأنظمة ونزعة التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتي لا تؤدي سوى إلى جعل الملايين ضحايا ومشردين وقتلى.

**السيد بيشهو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس، معالي السيد انجيلينو ألفانو على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام، وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط، المتاخمة لثلاث قارات، ما فتئت تتمتع عبر التاريخ بتنوع ثقافي رائع وهي مهد وملتقى العديد من الحضارات. وفي الوقت نفسه، موقعها يجعلها عرضة لآثار غير المباشرة للصراع. أما اليوم فتشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات مختلفة بالإضافة إلى الصراعات، بما في ذلك تغير المناخ، والمجاعة، والإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة

المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأشخاص وهجرة ضخمة لم يسبق لها مثيل. كل تلك التحديات المعقدة والمتشابكة تهدد السلام والأمن في المنطقة مما يزيد من تفاقم النزاعات القائمة أو إطالة أمدتها. وإزاء هذه الخلفية، نود أن نتشاطر بعض الرؤى بشأن كيفية زيادة فعالية معالجة تلك القضايا المعقدة والمتشابكة التي تهدد السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أولا، علينا التصدي للتحديات المعقدة والمتعددة العوامل التي تواجه السلم والأمن الدوليين من خلال اتباع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً. نود، على وجه الخصوص، التشديد على منظور السلام والأمن والتنمية والعلاقة الإنسانية. ومن الواضح أنه لا يمكن تناول العوامل الدافعة المعقدة للصراع من منظور مجزأ.

في ذلك الصدد، من المهم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي تتناول التحديات المتعددة الأبعاد والمتشابكة التي تواجهها منطقة الساحل. تلك التحديات من بين العوامل الرئيسية الكامنة وراء زيادة حركة الأشخاص عبر البحر الأبيض المتوسط.

إننا نقدر قيادة الأمين العام لتعزيز عمل الأمم المتحدة في منطقة الساحل من خلال إنشاء لجنة توجيهية للاستراتيجية المتكاملة. وما فتئت اليابان تدعم بقوة المشاريع الرئيسية للاستراتيجية المتكاملة؛ لقد قدمنا الدعم لمراقبة الحدود، من أجل اتخاذ التدابير المضادة لكبح تطرف الشباب وأعمال التوعية بالحقوق المدنية. تهدف مشاريع تقديم المساعدة تلك إلى تعزيز القدرات في مجال مراقبة الحدود، ومنع الشباب من التحول إلى التطرف العنيف، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ثانيا، إن الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في المنطقة لا يمكن أن يُكتب لها النجاح من دون ملكية الدولة لها. وفي ذلك الصدد، نود أن نثني على العملية السياسية الجارية في ليبيا التي يقودها أبناء الشعب الليبي أنفسهم، ونعرب عن دعمنا المستمر للممثل الخاص للأمين العام لما قام به من دور في تيسير



مواجهة الإرهاب والتهريب غير المشروع، والهجرة، والتنمية، هذه كلها قضايا ملحة جدية باهتمامنا الكامل. ولكن فلنعد إلى الوراء للحظة؛ عندما تلقى نظرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، يمكننا أن نقف على العديد من تلك التحديات التي تتبع من صراعات تدور في مكانين، أي سورية وليبيا. بدأت النزاعات عندما طالب الناس العاديون باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن محاولات الأسد والقذافي قمع تلك المطالب بالقوة أدت إلى الكثير جدا من عدم الاستقرار الذي نواجهه اليوم. الدرس بسيط، إن مسألة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي في الواقع مسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية. وعندما ندعم احترام كرامة الإنسان وسيادة القانون، يمكننا تحقيق الاستقرار الدائم. ومع ذلك، فإن تجاهل هذه المطالب لحقوق الإنسان يمكن أن يزرع بذور الصراع في المستقبل.

في سورية، أعطت وحشية الأسد فرصة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة؛ حيث قام نظام الأسد بمحاصرة وتعذيب وإعدام الآلاف من الناس، ومن ثم اكتسبت إيديولوجية العنف لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة زخما جديدا. لقد عمل نظام الأسد حرفيا على تجويع شعبه وقصف المستشفيات والمدارس، وبدأ النزوح الجماعي للسكان. وما دام نظام الأسد في السلطة، ستظل احتمالات عدم الاستقرار والتطرف قائمة.

أما في ليبيا، فإن عقودا من فساد حكم القذافي تركت البلد بهذه المؤسسات الضعيفة للغاية بحيث عندما جاءت الثورة ما لبثت أن انهارت تلك المؤسسات. وأصبحت ليبيا مكانا تمكن فيه تنظيم الدولة الإسلامية من إنشاء نقاط أمامية، حيث يمكن أن يزدهر النشاط غير المشروع، مثل الاتجار بالأشخاص والأسلحة. وكما هو الحال في سورية، لا يزال الشعب الليبي يدفع ثمننا باهظا. لقد حان الوقت الآن لجميع الليبيين لدعم

تلك العملية. وينبغي أن يواصل المجلس بقوة الجهود المبذولة من قبيل دعم العملية السياسية الليبية التي أجريت بملكية البلدان المتضررة ذاتها.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن المغالاة في التشديد على الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تضم جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. نؤمن بأن تعزيز الشراكة وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية أساسي للتصدي بصورة شاملة للتحديات الإقليمية المعقدة.

ثالثا، نعتقد أن نهج الأمن البشري يمكن أن يكون أداة مفيدة في التعامل مع التهديدات المعقدة والمتراكبة للسلام والأمن في المنطقة. ويسعى الأمن البشري إلى حماية وتمكين جميع الأفراد؛ ومن الضروري التصدي للتحديات المتعددة على الفور، بما فيها تلك الأكثر زعزعة للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل انعدام الأمن الغذائي والمائي، والهجرة، والأشخاص المشردين داخليا، والرعاية الصحية.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر مرة أخرى للرئاسة الإيطالية على تنظيم هذه الجلسة المواضيعية الشاملة لمجلس الأمن. ومن المهم للمجلس التماس سبل أفضل لمواجهة التحديات الراهنة للسلام والأمن الدوليين، وهي معقدة ومتعدد العوامل. خلال رئاستنا للمجلس في الشهر المقبل، نود مواصلة المناقشات ذات الصلة، بناء على المناقشات اليوم.

**السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيس، الوزير ألفانو على ترؤسكم لهذه المناقشة الهامة. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية عصر هذا اليوم.

لقد تكلم بالفعل عدة متكلمين عن التحديات المحددة التي تواجه البلدان المحيطة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وهي:

ولن يؤدي النزاع الأهلي المسلح فيما بين الليبيين سوى إلى زعزعة استقرار البلد وخدمة أهداف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبطبيعة الحال، يواجه المدنيون مخاطر شديدة كل يوم في القتال في سورية وفي ليبيا، أيضا. ففي هذا الأسبوع وحده، أفيد بأن غارات جوية قتلت أكثر من ٥٠ مدنيا في سوق في شمال سورية. وكانت هذه آخر الحوادث في سجل النظام الطويل للتجاهل الصارخ لحياة الشعب السوري ورفاهه. ولا تزال الأعمال الوحشية لنظام الأسد تخدم أهداف الجماعات الإرهابية وتؤدي إلى تقويض الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

ونشهد أيضا مخاطر جديدة على المدنيين في ليبيا. فقبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع، قتل أكثر من عشرة أشخاص وأصيب آخرون عديدون بجروح في غارة جوية في مدينة درنة، وسكان المدينة في أمس الحاجة إلى إيصال المساعدات الإنسانية فوراً وبدون عوائق. وفي الشهر الماضي عثر على ٣٦ جثة في قبر جماعي في مكان غير بعيد من بنغازي. وتدين الولايات المتحدة بقوة تلك الحوادث. وكما ذكر السيد سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالأمس (انظر S/PV.8104)، فإن هناك أيضا شواغل من أن عددا من المقاتلين الذين لقوا حتفهم في الأسبوع الماضي في منطقة ورشفانة، في غرب ليبيا، قتلوا بطريقة تنتهك القانون الدولي. ويجب الآن إخضاع المسؤولين للمساءلة من أجل منع ارتكاب تلك الفظائع في المستقبل، وعلى جميع الجوانب أن تتجنب المزيد من التصعيد.

وأخيرا، تتفق الولايات المتحدة مع العديد من الأعضاء الآخرين في المجلس على أهمية مكافحة الاتجار بالأشخاص والتهرب غير المشروع. إن التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية مسؤولة عن الكثير من ذلك النشاط غير القانوني، وهي تفترس السكان العزل. ولا نزال نسمع تقارير مقلقة من الضحايا داخل

العملية السياسية والمشاركة البناءة فيها، فهي تعمل تيسر لها الأمم المتحدة لتحقيق المصالحة الوطنية، وإنهاء النزاع وبناء الإدارة الحكومية والمؤسسات الأمنية الوطنية الموحدة.

إننا نواجه اليوم عواقب هذه العقود من الطغيان: لقد ولد القمع في سورية وليبيا تهديدات للسلام والأمن الدوليين. لذلك فإن الرد على التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب ألا تكون محاولات مضللة لإعادة تصنيع الهياكل السياسية الماضية، بل بدلا من ذلك، علينا أن نفعل أفضل. يتعين على جميع أعضاء هذا المجلس العمل قولا وفعلًا لدعم شيء مختلف. نحن بحاجة إلى حلول سياسية للنزاعات في ليبيا وسورية، حلول تمكن الناس وتنشئ مؤسسات تمثيلية قوية في الأجل الطويل. ذلك الهدف هو الذي ينبغي أن نسترشد به في التصدي للتحديات الملحة في الوقت الحاضر. وبطبيعة الحال، يوجد الكثير من التهديدات المباشرة التي علينا مواجهتها. فما من شيء أكثر إلحاحا من هزيمة داعش والقاعدة.

تواصل الولايات المتحدة القيادة في ذلك المنحة وتسجل نجاحات هامة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية، ولكن علينا أن نظل يقظين. إن المقاتلين الفارين في سورية يهددون بالتسلل عبر الحدود ويحاولون العودة إلى ديارهم أو الذهاب إلى بلدان ثالثة. ستحتاج الدول الأعضاء جميعها إلى زيادة الدفاعات ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تماشيا مع أحكام قرار هذا المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وفي ليبيا أنشأنا شراكة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية والقوات المنحازة لأنها طردت داعش من سرت التي كانت حصن داعش الرئيسي خارج العراق وسورية. بالأمس، سمعنا من السيد سلامة، الممثل الخاص للأمين العام عن جهود الوساطة التي يقوم بها. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الممثل الخاص، سلامه، والأطراف الليبية على الدفع قدما بعجلة العملية السياسية في البلد، وهو السبيل العملي الوحيد لتحقيق الاستقرار في ليبيا وتوحيد صفوف قوات الأمن الوطنية ضد التهديد الحقيقي، أي تنظيم داعش.

ومن الواضح أن منطقة البحر الأبيض المتوسط واجهت مجموعة من المشاكل الناجمة عن حالات الأزمات في البلدان حول المنطقة وأيضاً خارجها. ولا يزال التهديد الإرهابي يزداد وحجم الجريمة المنظمة عبر الوطنية ونطاقها آخذان في الاتساع باستمرار، جزئياً بسبب علاقاتها الوثيقة بالنشاط الإرهابي. ولا تتناقص موجات المهاجرين الذين يحاولون مغادرة أوطانهم للبحث عن مستقبل أفضل في وطن جديد. ومع ذلك، سيكون من الخطأ الإيحاء بأن تلك الاتجاهات المثيرة للقلق مرتبطة بشكل حصري بالمنطقة حول البحر الأبيض المتوسط. فالأثر السلبي لهذه الاتجاهات يلمس في جميع أرجاء العالم. لقد أصبح كوكبنا مترابطا بحيث يمكن لأية أزمة في أي منطقة في العالم أن تحدث سلسلة من ردود الفعل تتجاوز حدودها بكثير. وللأسف، في هذا العصر للعولمة، لا يمكننا أن ندافع عن أنفسنا أمام هذا بناء الجدران أو بنشر القوات العسكرية. ففي هذه الحالة، لا توجد سوى طريقة واحدة ممكنة للمجتمع الدولي للتصدي لهذه التهديدات. إن علينا أن نوحّد جهودنا، على أساس التعاون من خلال الشراكات الصادقة، بهدف تسوية حالات النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء — التي أصبحت عوامل حفازة لموجة زعزعة الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط — فضلا عن عامل لخوض معركة لا هوادة فيها ضد خطر الإرهاب. لقد دأبنا على الدعوة إلى هذا لفترة طويلة.

ومن بين الأهداف المعلنة للإحاطة الإعلامية اليوم النظر في الأسباب الجذرية للتهديدات المتعددة الأوجه للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونعتقد، إجمالاً، أن هذا النهج يستحق الدعم. ومن البداية ذاتها لما يسمى بالربيع العربي، الذي أدى إلى سلسلة من العمليات المدمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اقترحت روسيا مراراً أنه ينبغي لمجلس الأمن إجراء تحليل موضوعي لما حدث واستخلاص الدروس منه من أجل المستقبل. ولكن من المحزن أن قلة استفادوا من تلك التجربة الحزنة ولكنها قيمة. وفي هذا الأثناء، فإن عدم الاستقرار المتزايد

ليبيا، بمن فيهم المهاجرون الذين تعرضوا للاغتصاب، أو بيعوا في سوق البغاء أو أخضعوا للعمل القسري. وليس من المستغرب أن تلك العصابات الإجرامية نفسها ليس لها أي اهتمام بحياة المهاجرين في البحر، حيث لقي أكثر من ٩٠٠ ٢ شخص حتفهم في عرض البحر الأبيض المتوسط هذا العام وحده.

ونسلم بأهمية الأعمال التي تضطلع به عملية صوفيا التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تقودها إيطاليا، لمكافحة التهريب وإنقاذ آلاف الأرواح في عرض البحر، ولكن المجرمين يوسعون نطاق أنشطتهم، بما في ذلك بالتهريب غير المشروع للنفط والمنتجات النفطية الليبية. ولذلك السبب، من الأمور الهامة أن المجلس حدد لفرض الجزاءات اثنتين من السفن المتورطة في تجارة النفط غير المشروعة في وقت سابق هذا العام، وينبغي أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لتعطيل تلك الشبكات الإجرامية. ولكن يتعين علينا جميعاً أن نتذكر أين بدأت العديد من التحديات. لقد بدأت مع الأنظمة التي لا تحترم كرامة شعوبها وحقوق هذه الشعوب. إن تحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تتعلق فقط بالتصدي لجميع التحديات القصيرة الأجل من حولنا؛ فهو يتعلق بالتعلم من الماضي القريب. ويتعلق بالاستثمار الحقيقي في المؤسسات التي تحمي حقوق الناس. ويتعلق بعدم السكوت بصفتنا كمجلس الأمن حينما نرى الحكومات وهي تمضي في الاتجاه الخاطئ. ويتعلق بتذكر أنه حينما يتعرض الناس للقمع، فإن العواقب تتجاوز حدود أي بلد واحد، وذلك ما يجب علينا أن نتصرف بشأنه.

**السيد نيبيتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر الوفد الإيطالي على أخذ زمام المبادرة لعقد جلسة اليوم. ونرى أن الصيغة التي تعقد بها الجلسة تجعل من الممكن النظر في التحديات والأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين من منظور جديد، بما في ذلك من خلال منظور الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات عن الموضوع.

يلتحق الإرهابيون بفصول لاجتثاث نزعة التطرف ويندجوا بصورة سلمية في المجتمع المدني. إنهم سيقبلون المساعدة المالية والعسكرية وغيرها، بطبيعة الحال، ولكنها سيديرون ظهورهم للجهات الراعية لهم حالما يرون أن ذلك ضروري. لقد شهدنا ذلك بالفعل مع تنظيم القاعدة في أفغانستان، وسنراه مرة أخرى. ومن الخطأ ببساطة إغلاق المرء عينيه أما مظاهر تغذية نزعة التطرف في تلك الحالات، ناهيك عن السماح بها.

ونحن لا نشارك الاعتقاد بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي السبب الرئيسي للنزاع وأن العمل لدعم حقوق الإنسان هو العامل الرئيسي لمنع نشوب النزاع. وفي الواقع، فإن الممارسة بينت أن العكس هو الصحيح.

فإن إيجاد حلول للنزاعات هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في حالة حقوق الإنسان. والتدخل الطائش، بما في ذلك التدخل تحت شعار حماية حقوق الإنسان، يمكن أن يؤدي إلى انهيار سلطة الدولة وإلى الكوارث الإنسانية والحروب الأهلية وتصاعد الإرهاب، وبالتالي يؤدي إلى تدفقات هائلة من النازحين قسراً. ونعتقد أن على الدول الضالعة بنشاط في هذه التدخلات أن تقر بأنها هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن مساعدة اللاجئين والنازحين الذين وقعوا ضحية أعمالها.

ونحن نتشاطر الشواغل فيما يتعلق بوفاة اللاجئين والمهاجرين الذين اختاروا مسارات خطيرة في سعيهم إلى حياة أفضل، فراراً من التهديدات الإرهابية والاضطهاد والنزاع وعدم الاستقرار والفقر. ومن المهم أن نفهم أن الحل الطويل الأمد للمشكلة يكمن في إيجاد تسويات سياسية في البلدان الأصلية للاجئين. فملايين الأشخاص - بل أمم بأكملها - بحاجة إلى السلام والاستقرار والثقة في المستقبل. والطريقة الحاسمة في النهاية لتقليص مشكلة اللاجئين إلى حد كبير تتمثل في إحلال السلام الدائم في سورية وليبيا وغيرها من البلدان التي سقطت في قبضة النزاع.

في المنطقة ظل يستغله بمهارة المتطرفون والجماعات الإرهابية. فسارع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب والخلايا الأفريقية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها إلى ملء فراغ السلطة الذي ساعدت القوى الخارجية على إنشائه.

ونشاطر دواعي القلق حيال الضرر غير المسبوق الذي تواصل هذه التنظيمات إلحاقه بمواقع التراث الثقافي، واستخدام الأرباح العائدة من التجارة في الأشياء القيمة تاريخياً وثقافياً لتمويل احتياجات الإرهاب. ونتوقع أن ينظر في هذه المشكلة، ومسألة الاتجار بالبشر، بمزيد من التفصيل في جلسات منفصلة يعقدها مجلس الأمن هذا الشهر.

وبالأمس ناقشنا الحالة في ليبيا (انظر S/PV.8104)، حيث يشكل انعدام الاستقرار أحد الأجزاء الرئيسية في لغز الأمن في المنطقة. لقد استمعنا إلى تقييمات مثيرة للقلق للحالة السياسية، وأعرب الكثيرون عن قلقهم من بطء تنفيذ خطة العمل التي وضعها الممثل الخاص لسلامة. بيد أنه يكاد لا أحد يذكر الأسباب الأصلية للأزمة في ليبيا. وذكرنا ممثل بوليفيا وحده - ونشكره على ذلك - بأن هذه الأسباب تتمثل في التدخل العسكري الذي قامت به بلدان منظمة حلف شامل الأطلسي في عام ٢٠١١ من أجل تغيير نظام لا تريده، في انتهاك للقانون الدولي. وكانت النتيجة أن الجماعات المتطرفة التي استخدمت قبل فترة ليست بعيدة للإطاحة بالسيد القذافي تمكنت من الحصول على ترسانات الأسلحة، وهو خطر كنا قد حذرنا منه قبل وقت كاف. وهذا بدوره قضى بزيادة تطور الحالة لتمدد إلى خارج حدود ليبيا، وفي المقام الأول منطقة الساحل والصحراء والبحر الأبيض المتوسط.

وسيكون من الخطأ أن نوهم أنفسنا بأنه يمكن استخدام الإرهابيين لتحقيق أهداف سياسية من قبيل إحداث تغيير للنظام في طرابلس أو دمشق أو أي مكان آخر، ثم نأمل أن

جنوب الصحراء في الأراضي الليبية. إن حكومة جمهورية السنغال تشجب بقوة وتدين بأشد العبارات هذا الاتجار بالبشر، الذي يشكل إهانة بالغة للضمير الإنساني. والسنغال تحث السلطات الليبية المختصة، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على إجراء تحقيق سريع في هذه الممارسة، التي ترجع إلى عصر مختلف، من أجل بذل كل جهد ممكن لوضع حد لها.

وكحلقة وصل طبيعية بين أفريقيا وأوروبا وآسيا، أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط على مر السنين مكاناً تتشابك فيه عوامل داخلية وخارجية معقدة - إنسانية وثقافية واجتماعية - اقتصادية، وبئية مؤخراً بسبب تغير المناخ. والبحر المتوسط هو أيضاً بؤرة من المشاعر والتوترات التي شكلت مسارات متنوعة للبلدان الساحلية وشعوبها.

ولذلك، فإن الأخطار التي تهدد استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط عديدة، وموجودة في جميع بلدان المنطقة، بدرجات متفاوتة، وجذورها ممتدة إلى حزام الساحل والصحراء. ويتأثر بها شمال أفريقيا، على وجه الخصوص، بصورة مباشرة، لا سيما منذ الاضطرابات التي اجتاحت العالم العربي وزعزعت استقرار ليبيا، من بين بلدان أخرى. وعواقب الاضطرابات التي تشهدها ليبيا باتت ملموسة اليوم في جميع أنحاء منطقة الساحل وخارجها، بما في ذلك بالطبع منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك نتيجة للتأثير المزدوج لانتشار الأسلحة إلى منطقة الساحل، الأمر الذي يدفع المهاجرين نحو أوروبا.

ومنطقة الساحل، التي تتأثر بعواقب الحالة في ليبيا بالكامل، تعاني الآن من انعدام الأمن والاتجار بجميع أنواعه والإرهاب والتطرف العنيف، وهذه العواقب تشمل الهجمات وعمليات الاختطاف والإعدام بإجراءات موجزة وعنيفة غير مسبوق تركبه جماعات مسلحة - إجرامية في الأساس ولكنها إرهابية أيضاً، وهي تواصل نشر الرعب داخل المجتمعات المحلية.

ولا بد من مكافحة شاملة للمنظمات الإجرامية التي تقوم بتهريب الأشخاص، وتحسين الآليات اللازمة لإدارة عمليات الهجرة وتعزيزها، وزيادة تعاون المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. ولا بد أيضاً من توسيع نطاق المساعدة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأصلية، وتلك مسألة مهمة مثلما كانت دائماً من أجل مكافحة مظاهر العنصرية وكره الأجانب تجاه اللاجئين والمهاجرين.

وتظل الحقيقة الواضحة أن كفالة الأمن والتنمية والاستقرار في منطقة ما تقتضي تعزيز مؤسسات الدولة، وتوفير التنمية الاقتصادية والاجتماعية النظامية، والاحترام الشامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلاً عن اتخاذ التدابير لمكافحة الإرهاب. وسيكون من الضروري تحسين أداء الآليات القائمة. وعلى سبيل المثال، فلم تستخدم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بكامل إمكاناتها حتى الآن. وما لم تكن الاستجابة للتهديدات في منطقة البحر الأبيض المتوسط جماعية بحق، فإن موجات عدم الاستقرار ستستمر في الانتشار من مناطق الأزمات. ولا بد من وقف الازدواجية في التعامل والتساهل إزاء المتطرفين. ونحن مستعدون للتعاون بشكل علني مع جميع شركائنا من أجل منع التطور المدمر للأحداث في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فسياسة روسيا تتسم بالشفافية. وليس لدينا جدول أعمال خفي.

**السيد سيك (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): مثلما كنا بالأمس، يسر الوفد السنغالي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مناقشة اليوم بشأن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعلى سبيل التغيير، سأبدأ بتلاوة بيان صحفي صدر عن حكومة السنغال اليوم.

”إن حكومة جمهورية السنغال تعرب عن بالغ استيائها إذ علمت بما يجري من بيع المهاجرين من أفريقيا



الإقليمي والإقليمي؛ وعلمنا أن نكافح معاً ضد الحركات الإرهابية والشبكات عبر الوطنية للجريمة المنظمة والتطرف العنيف؛ ولا بد من الحد من هشاشة الدول واقتصاداتها عن طريق التخفيف من آثار تغير المناخ.

إن سورية، إحدى بلدان حوض البحر المتوسط، تعاني من أزمة سياسية عميقة، هي بلا شك مزيج من هذه التحديات المختلفة، مع وجود جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحركات الجماعية للمشردين واللاجئين ليس إلى البلدان المجاورة فحسب، بل إلى أوروبا أيضاً، فضلاً عن نهب الممتلكات الثقافية والاتجار بها. ومع تراجع تنظيم الدولة الإسلامية، التي غدت الآن في موقف الدفاع في سورية والعراق، بفضل جهود مختلف الجهات صاحبة المصلحة، يود وفدي أن يؤكد مجدداً إيمانه بالحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بغية التصدي للتحديات الإنسانية وكفالة المساءلة عن الجرائم المزعومة المتعددة، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة الكيميائية.

ولم ينس وفد بلدي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وهو قسم قدم المنظمة نفسها، ويدعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى مضاعفة جهوده حتى يمكن للفلسطينيين - شأنهم في ذلك شأن الإسرائيليين، الذين يتمتعون بدولة ديمقراطية ومزدهرة - تحقيق تطلعاتهم المشروعة في إقامة دولة ذات سيادة وتوفر لها مقومات البقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. ومما يبعث على القلق بنفس الدرجة الحالة في لبنان، حيث تسببت استقالة رئيس الوزراء في حالة من عدم الاستقرار المؤسسي.

ويجب علينا أيضاً أن نقر بأن الافتقار إلى التعاون والرؤية المشتركة بين مختلف المناطق المتضررة من الحالة الأمنية العالمية في حوض البحر الأبيض المتوسط يعقد البحث عن حلول. وفيما

ونحن نعلم أن هذه الجماعات تستغل الثغرات الموجودة في النظم القانونية الدولية والعيوب القائمة في النظم المالية الوطنية والدولية من أجل جمع الأموال، بما في ذلك عن طريق بيع النفط بصورة غير مشروعة، وعمليات الخطف لطلب فدية والاتجار بالبشر وبالأسلحة، والنهب، وبيع الممتلكات الثقافية وحتى أنواع المحمية من الحيوانات والنباتات. وفي الوقت الراهن، يبدو أن التطرف العنيف قد ترسخت جذوره في منطقة الساحل وكل أنحاء منطقة البحر المتوسط.

وإذا أردنا التصدي لتحدي انعدام الأمن في منطقة الساحل والبحر المتوسط، نعتقد أننا يجب أن نعتمد نهجاً شاملاً يجمع بين الجوانب الأمنية والإنسانية والتنموية والبيئية، لأن من الواضح أن الاستجابة الشاملة والجهود المتضافرة وحدها ستمكننا من التغلب على التهديدات المختلفة التي لا تزال تقوض أمن واستقرار منطقتي البحر الأبيض المتوسط والساحل. وفي هذا السياق، يجب أن تواصل الأمم المتحدة أداء دورها المحوري في دعم الجهود الإقليمية الجارية في المنطقتين.

وفيما يتعلق بليبيا، فإن وفد السنغال يشدد، كما فعل في الإحاطة الإعلامية التي قدمها في هذه القاعة أمس (انظر S/PV.8104)، على أهمية معالجة هذه المسألة ضمن الإطار الشامل للبحث عن حل سياسي للأزمة الليبية عن طريق حوار شامل، كجزء من عملية تقودها ليبيا، من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ولا سيما مساعي السيد سلامة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن استعادة السلام والاستقرار في ليبيا أمر أساسي لجميع البلدان والمناطق المجاورة، بما في ذلك منطقة البحر المتوسط.

وبصفة عامة، فإن الحلول للتحديات التي تواجه معظم دول البحر الأبيض المتوسط يمكن تلخيصها على النحو التالي. يجب إعطاء الأولوية للنهج السياسية في البحث عن حلول للأزمات؛ وينبغي تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل على الصعيدين دون

كما تدرج القيود المفروضة على التنقل بين التحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في ضوء المعاناة المتزايدة التي يواجهها الأشخاص المرتحلون، بما في ذلك حالات الوفيات المأساوية والابتزاز والرق والعنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على أيدي الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والاتجار. ونرى أن هذه التحديات الخطيرة تتطلب اتباع نهج شامل ومنسق، يمكن أن يستند إلى الركائز الثلاث التالية.

أولاً، من المهم بشكل حيوي تكثيف جميع الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، فضلاً عن التصدي للتحديات التي ربما تكون قد نجمت عن الفراغ الناتج عنها، مثل الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف. ولا يزال دور مجلس الأمن يكتسي أهمية بالغة في تسوية الأسباب الجذرية للنزاعات والتصدي للتحديات التي يشكلها الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة أمام صون السلم والأمن الدوليين وأمام البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يواصل العمل من أجل إيجاد حل سياسي للنزاعات، واستخدام جميع الأدوات المتاحة تحت تصرفه لتحقيق هذا الغرض. كما أن تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية سيكمل أيضاً الجهود التي يبذلها مجلس الأمن في هذا المجال. وستمكّننا جهودنا الموحدة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من تهيئة ظروف مواتية لعودة اللاجئين بصورة طوعية ومستدامة إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية بأمان، ولمنع حدوث المزيد من التحركات الثانوية إلى أوروبا.

ثانياً، تكافح المؤسسات القضائية والأمنية، في البلدان الخارجة من نزاعات أو تلك التي تمر بحالة ما بعد انتهاء النزاع، من أجل إدارة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقاً الكامنة في عمليات التعافي. ومن المهم أن

يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط وكسبيل للمضي قدماً، يقترح وفد السنغال النظر بتدبر في الوثيقة الختامية (قرار الجمعية العامة ٣١٢/٧١) المعنونة "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"، التي أذنت، في تموز/يوليه الماضي، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

**السيدة غوادي (إثيوبيا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تقديم الشكر للرئاسة الإيطالية على تنظيم جلسة الإحاطة الحسنة التوقيت هذه بشأن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية وعلى تبادل أفكاره بشأن كيفية معالجة هذه التحديات الملحة.

على الرغم من ورود إشارات إلى مسائل لا تتعلق بملحمة الإحاطة هذه، فإننا نفضل التمسك بالمسائل ذات الصلة بالموضوع قيد النظر. ونرى أن المحاولات الرامية إلى ممارسة الاحتكار بخصوص أي مجال من مجالات المناقشة لا تسهم في تحقيق السلام. وما فتئت إثيوبيا ملتزمة بالتوصل إلى نتائج تعود بالنفع على الجميع في كل تعاملاتها مع شركائها.

لا تزال النزاعات المسلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تفسح مجالاً لعمل المنظمات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة. كما أنها أوجدت ظروفًا مؤاتية للجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالأشخاص وتهريبهم. وقد تسببت هذه الاتجاهات في معاناة لا توصف للسكان المدنيين، مما أسفر عن التشريد القسري في منطقة الساحل والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن التحركات الثانوية الواسعة النطاق للأشخاص عن طريق البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال التحركات الثانوية الواسعة النطاق، مقترنة بترسيخ الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية لأقدامها، تفرض تحديات خطيرة أمام الحفاظ على السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في البلدان الموجودة على الخطوط الأمامية، مثل إيطاليا واليونان.

تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط اليوم. والشكر موصول للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الشاملة.

شهدت البيئة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تغيرا هائلا في السنوات الأخيرة. فالنزاعات والتهديدات والأزمات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل في شمال وغرب أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل تؤثر بشكل عميق على الاستقرار في أوروبا نتيجة التحديات الأمنية المعاصرة. ويمكن تصنيف تلك التحديات باعتبارها الإرهاب غير التقليدي والمهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة التي تنطوي على وجود الأسلحة والمخدرات والاتجار بالأشخاص، وهي تحديات تولد جميعا جوا من الخوف والريبة والأعمال العدائية الشديدة. وهي أمور تؤثر سلبا بدورها على الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الأوروبي وعلى الاستقرار الإقليمي، فضلا عن السلام والأمن الدوليين.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تزايد تدفق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، عن طريق ليبيا في الأساس، والتي أصبحت أكبر قناة غير قانونية لعبور المهاجرين واللاجئين. ويهيئ عدم الاستقرار والحالة الأمنية المشقة والمتقلبة وانعدام الوحدة داخل ليبيا أرضا خصبة تتيح للمتجرين بالبشر العمل بنشاط في البلد. ويعاني مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين في ليبيا من انتهاكات ومن الاحتجاز في ظروف لا إنسانية.

ولذلك، رحبت كازاخستان باتخاذ القرار ٢٣٨٠ (٢٠١٧) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يمدد لمدة سنة أخرى ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط، ويحولها مهمة مكافحة التهريب والاتجار بالبشر في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. والأهم من ذلك، يحث وفد بلدي أيضا جميع الدول الأعضاء على تنفيذ مختلف أحكامه على نحو فوري وصارم.

إننا نشيد بنتائج المؤتمر المتوسطي السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في باليرمو الشهر الماضي تحت

نضاعف جهودنا لدعم البلدان الخارجة من نزاعات في منطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسساتها وجهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام والتنمية.

ثالثا، لا يزال السبب الرئيسي للتحركات الثانوية عبر البحر الأبيض المتوسط يتمثل في التحديات الخطيرة المتعلقة بالحماية في خضم الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة والإرهاب في شمال شرق نيجيريا وليبيا وسورية ومالي، من بين بلدان أخرى، وعدم إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا من تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن اللاجئين والمهاجرين واصلوا المخاطرة بحياتهم بعبور البحر الأبيض المتوسط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أنني أشيد بسخاء بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تواصل فتح حدودها أمام اللاجئين، أود أن أشدد على أهمية تيسير التنقل النظامي والأمن والميسور والمنظم، ولا سيما من خلال التوسع في توفير فرص إعادة التوطين ومنح تأشيرات للزيارة ولجمع شمل الأسر وللعمل والإقامة والدراسة، وغيرها من خطط الحماية المؤقتة. كما أود التأكيد مجددا على الحاجة إلى مضاعفة الدعم الذي نقدمه لخطط الاستجابة للاجئين في بلدان اللجوء الأولى من أجل تلبية احتياجاتهم من الحماية.

في الختام، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزامنا بالعمل بطريقة منسقة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع تشجيع البلدان في المنطقة وخارجها على مواصلة سخائها الموجه نحو اللاجئين الذين يلتمسون الحماية الدولية.

**السيد عمرو ف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):**

أشكر الرئاسة الإيطالية، وأشكركم، سيدي الوزير، على عقد هذه الجلسة وعلى تسليط الضوء على التحديات الأمنية التي

الإنسان والاستثمار في التنمية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن فهم الأسباب الجذرية للتشرد، إلى جانب تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، أمر ضروري لتحقيق التنمية في الأجل الطويل، والتي سيكون النهج الأكثر فعالية بشأنها هو النهج الإقليمي الذي يتسق مع استراتيجية "وحدة العمل في الأمم المتحدة". ولا يمكن لهذا النهج أن يثمر دون الاستثمار في مجالات الحد من الفقر والتعليم وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية.

إن كازاخستان تلتزم التزاما قويا بالتوصل إلى نتائج ملموسة فيما يخص مسألة المهاجرين واللاجئين من خلال العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى أيضا، استنادا إلى المبادئ الأساسية لكرامة الإنسان والعدالة والحرية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه من خلال جهودنا المشتركة، بوسعنا جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة للفرص الجديدة وواحة للازدهار والاستقرار العالميين.

**السيد وو هاي تاو (الصين)** (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة إيطاليا لعقد جلسة عامة بشأن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونرحب بحضور وزير الخارجية ألفانو في القاعة اليوم ونشكره على ترؤس جلسة اليوم. وقد أتاح بيان الأمين العام غوتيريش سياقاً ممتازاً لمناقشتنا، والصين ممتنة له على ذلك.

إن البحر الأبيض المتوسط منطقة تتلاقى فيها قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. وفي السنوات الأخيرة، تدهور الوضع في ليبيا وسورية ومنطقة الساحل. وتفاقت القضايا الساخنة بشكل متلاحق. واستفحل أمر القوى الإرهابية وانتشرت. ومشكلة النقل غير المشروع للأسلحة هي مشكلة خطيرة. والحالة الإقليمية متقلبة وغير مستقرة، مما يؤثر تأثيراً خطيراً على تنمية بلدان المنطقة وحيات شعوبها. وتواجه بلدان كثيرة تحديات متعددة، مثل التنمية غير المتوازنة والنزاعات بين الطوائف أو

الرئاسة الإيطالية لفريق الاتصال المتوسطي التابع لمنظمة الأمن والتعاون، والذي ركز على التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتؤثر نتائج هذا الاجتماع الهام تأثيراً مباشراً على الخطوات اللازمة التي يتعين اتخاذها.

إن التصدي لتحديات الهجرة هو أمر يهم بشكل مشترك جميع الدول الأوروبية وبقية العالم. وهذه ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي أيضاً مشكلة سياسية وأمنية يمكن حلها عن طريق الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن البلدان الأصلية وبلدان العبور. ويتعين حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك من خلال مشاركتهم النشطة في الحياة الاجتماعية للبلدان المضيفة لهم، ومن خلال إدماجهم في المجتمع الأوروبي، لكي يتمكنوا من بناء مستقبل في وطنهم الجديد. وتساعد هذه الاستجابة الإنمائية الشاملة على تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فضلاً عن توفير فرص العمل وإتاحة الفرص للمهاجرين الاقتصاديين المحتملين.

ويظل دور الاتحاد الأوروبي حيويًا لدعم البلدان المتضررة من خلال تنفيذ ولايات الصندوق الاستثماري للاتحاد الأوروبي، والرسالة المشتركة بشأن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، وإعلان مالطة. غير أنه لا يمكن التصدي للتحديات العالمية بفعالية إلا بمشاركة المجتمع الدولي ككل والعمل معا بطريقة متوازنة ومتوافقة مع حقوق الإنسان. ويتمثل المبدأ الأساسي لهذا الدعم العالمي في تحقيق التوازن بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتعزيز مؤسسات الدولة.

ويجب مساعدة الدول الأعضاء المهشة على حماية مواطنيها من خلال الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لسيادة القانون والحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني، وعن طريق تعزيز حقوق

الوساطة والتعمير بعد انتهاء الصراع. كما يتعين على المنظمات الإقليمية القيام بدور بناء، وأن تقدم المزيد من المساعدة إلى بلدان المنطقة في مجال حل الصراعات وتحقيق التنمية وتعزيز بناء القدرات وتحقيق الاستقرار الإقليمي، مع إيلاء الاهتمام في هذه العملية لصون سيادة البلدان المعنية واحترام آرائها والتركيز على احتياجاتها. وفي الوقت نفسه، يلزم تعزيز تنسيق الاستراتيجيات القطرية والإقليمية لتشجيع أوجه التآزر.

ثالثاً، ينبغي لنا مكافحة الإرهاب بحزم والتصدي لمسألة اللاجئين والمهاجرين بشكل ملائم. إن الإرهاب هو العدو العام للبشرية جمعاء. فهو يقوض بشكل خطير أمن واستقرار المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي التصدي للإرهاب بشكل موحد واستخدام مختلف الوسائل المتاحة بصورة شاملة لتعزيز مراقبة الحدود وإنفاذ القانون والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمناطق المجاورة وقطع تمويل الإرهابيين ووقف إمدادهم بالأسلحة ووضع حد لانتشار الأيديولوجيات الإرهابية وتكثيف الجهود الرامية إلى منع حركة وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ومن الضروري، عند معالجة مسألة اللاجئين والمهاجرين، تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المستقبلية للاجئين والقضاء على كراهية الأجانب والتمييز ضدهم ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاجتماعي وعدم التوازن في التنمية. ومن خلال دعم البلدان الأصلية وبلدان العبور، يمكننا تهيئة الظروف لعودة اللاجئين وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأصلية. والصين تقدر الجهود التي تبذلها إيطاليا ولبنان والأردن وغيرها من البلدان في إطار تصديها لأزمة اللاجئين في المنطقة.

رابعاً، ينبغي النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمتوازنة والتي تعود بالفائدة على الجميع، واحترام تنوع الحضارات، وتعزيز وعينا بمجتمع المصير المشترك. ويمكن أن نجد جذور الصراعات والحروب والإرهاب وأزمات اللاجئين والمهاجرين في الفقر

القبائل والتدفقات الهائلة للاجئين والمهاجرين والجرائم المنظمة الخطيرة العابرة للحدود، في جملة أمور.

إن مصائر البلدان والشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط متشابكة، ولا يمكن التقليل من خطورة الآثار غير المباشرة للحالة الإقليمية على المنطقة المحيطة بها. وسيطلب تحسين الحالة في المنطقة بسرعة وإيجاد سبيل لتحقيق الاستقرار الإقليمي ومنع نشوب نزاعات جديدة وبناء سلام وتنمية مستدامين أن يبدل المجتمع الدولي جهوداً مشتركة. وتود الصين أن تؤكد النقاط التالية.

أولاً، يتعين أن تكون القضايا الساخنة الإقليمية محط التركيز، وينبغي تسريع عملية التسوية السياسية. ويجب على البلدان المجاورة لليبيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز محادثات السلام، دعماً لخطط العمل والمبادرات المتعلقة بالتسوية السياسية للقضية الليبية من أجل تحقيق المصالحة والاستقرار في ليبيا في وقت مبكر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متحداً وأن يدفع الأطراف السورية إلى التوصل إلى اتفاق قبله جميع الأطراف في أقرب وقت ممكن عن طريق محادثات جنييف للسلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، مع مراعاة السياق المحدد في منطقة الساحل، تدابير شاملة للمساعدة في تخفيف حدة القضايا الساخنة بطريقة مجدية وتحقيق السلام والاستقرار عموماً في تلك المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي عدم إهمال القضية الفلسطينية التي طال أمدها. وما لم نجد حلاً لهذه المسألة التي تشكل أساس قضية الشرق الأوسط، سيكون من الصعب تحقيق الاستقرار الإقليمي حقاً.

ثانياً، ينبغي أن نكثف التنسيق بين الجهود الدولية والإقليمية وأن نواجه تحدياتنا الأمنية معاً. وللأمم المتحدة دور مركزي تضطلع به في الشؤون الدولية من حيث تنسيق الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية في



السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):  
أود أن أشكر وفد إيطاليا على طرح هذه المسألة للنظر فيها في هذه الجلسة، وأود أن أشكركم شخصياً، السيد الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على حضوره ومشاركته في جلسة اليوم.

تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط سلسلة من التحديات الشديدة الترابط والتي تغذيها الأزمات الخطيرة المستمرة في ليبيا وسورية ومنطقة الساحل وخطر الإرهاب العالمي والتطرف العنيف والاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة الدولية وغياب سلطة الدولة والآثار المترتبة على تغير المناخ، من بين عوامل أخرى. ويجب التصدي لهذه التحديات من منظور كلي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتصلة بالأمن والتعاون والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب معالجة أسباب الفقر المدقع والجوع والبطالة والتوترات الطائفية والدينية التي يمكن أن تهدد الاستقرار الإقليمي.

وقد أدت العديد من هذه العوامل في السنوات الأخيرة إلى التشريد الجماعي لسكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحثاً عن مستقبل أفضل. وفي سياق البحث عن هذا المستقبل، وقبل أن يتمكنوا من عبور البحر الأبيض المتوسط في محاولة كثيراً ما تكلفهم حياتهم، يصبحون ضحايا للمافيا الدولية والجماعات الإجرامية التي تستغل حالتهم البائسة وتعرضهم لمعاملة غاية في اللاإنسانية والإهانة. وسمحوا لي أن أذكركم بأن تشرد البشر في حد ذاته لا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وإذا نستعد لبدء مفاوضات بشأن "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، تؤكد أوروغواي على مبدأ عدم تجريم الهجرة غير النظامية وتنوّه إلى أن ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ينبغي أن تكون حجر زاوية في معالجة هذا الموضوع.

ويظل يساورنا القلق إزاء الحالة البائسة للمهاجرين الذين يستخدمون ليبيا كبداية عبور للوصول إلى أوروبا. وفي الوقت

والتخلف. والتنمية أساسية لحل هذه المشاكل العالمية. وعلينا أن نسعى إلى بلورة رؤية جديدة ومبتكرة وشاملة للجميع ومفيدة لكل الأطراف لتحقيق التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يمكن أن يساعد البلدان النامية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز قدراتها فيما يخص التخفيف من وطأة الفقر، أو حتى القضاء عليه، والنهوض بالتنمية المحلية، وتحقيق التقدم المشترك وتعزيز السلام الدائم.

وينبغي أن نصر على التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك باتباع المفهوم الأمني الجديد، وهو مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام بطابعه في جهد مشترك لبناء شبكة أمنية إقليمية. وينبغي لنا أن نبني شراكة تقوم على الحوار بدلاً من المواجهة، أو شراكة بدلاً من الانحياز، وأن نعزز الحوار بين الحضارات والأديان، وأن نتخلى عن التفكير بمنطق المحصلة الصفرية، وأن نلتزم بالاتجاه العام للتسوية السلمية للمنازعات، وحل الخلافات بالوسائل السياسية.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي منطقة ذات أهمية استراتيجية وغنية بالموارد الطبيعية وذات خلفية ثقافية فريدة وإمكانات كبيرة للتنمية. والصين ملتزمة بمواصلة الاهتمام بالحالة في المنطقة، إلى جانب بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل مهمة في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، استناداً إلى فكرة المناقشة والبناء والتقاسم بصورة مشتركة، كما اقترح الرئيس شي. وهو يشجع بنشاط "مبادرة الحزام والطريق"، التي حظيت باستجابة إيجابية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد نفذت الصين وبلدان المنطقة بعض مشاريع التعاون المتعمق والموجهة نحو تحقيق نتائج في مجال تطوير الهياكل الأساسية للاتصالات، وتم إحراز تقدم. وستواصل الصين الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الدائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي ملتزمة ببناء مجتمع المصير المشترك.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية التنويرية وعلى التزامه الشخصي بمعالجة المشاكل التي جمعتنا هنا اليوم. كما أود أن أشكر الرئاسة الإيطالية على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن التحديات المشتركة التي تواجهنا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إن هذا الموضوع ذو أهمية استراتيجية من منظور الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. كما أنه يشكل أولوية إنسانية، حيث لقي نحو ٣ ٠٠٠ شخص حتفهم في البحر الأبيض المتوسط منذ بداية العام.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على الحاجة الملحة للتصدي للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إن هذه المنطقة، وهي ملتقى بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، تواجه تكاثرا غير مسبوق في الأزمات الإقليمية. وهي موطن للعديد من التحديات الإنسانية والأمنية والإنمائية، التي تمس بصفة خاصة الفئات الضعيفة من السكان. وتقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة هذه التهديدات.

ومكافحة الإرهاب هي التحدي الرئيسي الأول، وتمثل إحدى الأولويات القصوى بالنسبة لفرنسا. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي يشكلها الإرهاب، متمثلة في عودة أو إعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستخدام الإنترنت من قبل الجماعات الإرهابية وتمويل الإرهاب، والتي ستكون محور تركيز المؤتمر الدولي الذي ينظمه رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، في باريس في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويجب إيلاء كامل اهتمامنا أيضا للصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ففي كل من ليبيا ومنطقة الساحل، تغذي مختلف أنشطة الاتجار التي تضطلع بها الشبكات الإجرامية الجماعات الإرهابية.

كما أن مكافحة الإرهاب تنطوي على مواصلة العمل لحماية التراث الثقافي. وقد أكد القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)،

نفسه، يفرض هذا الوضع ضغوطا كبيرة على البلدان المضيفة التي تواجه صعوبات ناشئة عن هذا الواقع الجديد في إطار بذلها جهودا اقتصادية واجتماعية هائلة لاستقبال المهاجرين. وهناك مئات الآلاف من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا في الوقت الحاضر، ينتظرون الفرصة لعبور البحر الأبيض المتوسط وهم يتعرضون لسوء المعاملة ولانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية. وقد أوردت وسائل الإعلام في الساعات القليلة الماضية تقارير عن بيع الرقيق مرة أخرى في ليبيا. إن هذا مسلك منحرف ويجب إدانته بالإجماع من قبل جميع الحاضرين في هذه القاعة. ولا يمكن التغاضي عن هذا الأمر ولا ينبغي ذلك. والاستقرار السياسي والمؤسسي في ليبيا هو وحده الكفيل بالمساعدة في الحد من تلك الظاهرة بدرجة كبيرة. ومن هذا المنطلق، نرحب بخطة العمل الجديدة وخريطة طريق الأمم المتحدة لليبيا، التي نأمل أن تجعل إحياء عملية مفاوضات سياسية بتيسير من الأمم المتحدة وبقيادتها أمرا ممكنا.

قبل عامين فقط، شهد العالم أكبر أزمة للاجئين والمهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية، عندما فر مئات الآلاف من السوريين من البلد هربا من النزاع المتفاقم وتصاعد العنف واتساع نطاق الإرهاب. ونحن جميعا نتذكر صور أسر بأكملها تسافر عبر أوروبا، في محاولة لعبور الحدود لإيجاد حياة جديدة بعيدا عن أهوال الحرب في وطنهم. ولئن كان البعض قد نجحوا في سعيهم، فإن الآلاف غيرهم، والكثير منهم أطفال، قضوا غرقا في البحر الأبيض المتوسط، الذي تحول من مهد للحضارات إلى مقبرة جماعية للأبرياء.

إن التحديات القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي نتاج لهذه المجموعة من المشاكل التي ذكرناها للتو. ويجب أن يكون احترام وحماية الإنسان دائما في صميم عملنا من أجل ضمان التنمية في تلك المنطقة وتحقيق السلام والأمن في بيئة مستقرة.

هذه المسائل على المدى الطويل. إن أزمات منطقة البحر الأبيض المتوسط لن تُحل من دون نهج سياسي متماسك طويل الأجل، يجمع بين الأمن والتنمية والتضامن. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المسائل الإنمائية في هذه المنطقة وتشكل آثاره مصادر محتملة لعدم الاستقرار والنزاع. وقد كانت تلك إحدى الملاحظات التي أبداهها المجلس أثناء بعثته إلى حوض بحيرة تشاد، والتي أجدها أنا شخصيا ملفتة للنظر.

وفي منطقة الساحل، تشجع فرنسا على استجابة شاملة تقوم على ركائز الأمن والتنمية والحكم الرشيد، فضلا عن التعليم ومنع التطرف العنيف. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد بنشاط مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء قوة مشتركة لقيادة العمليات عبر الحدود من أجل مكافحة التهديد العابر للحدود الذي يشكله الإرهاب والاتجار في دول المنطقة. ونعمل مع الشركاء الآخرين في تحالف الساحل لمواصلة تعبئة الجهات المانحة الرئيسية من أجل تعزيز التنمية والحكم الرشيد في بلدان منطقة الساحل. ويجب أن يحرز المسار السياسي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي تقدما على نحو متزامن. وأخيرا، سنواصل تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم القوة المشتركة، تماشيا مع الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ونتطلع إلى مؤتمر بروكسل. وفي هذا الصدد، سنقدم قريبا مقترحات، آخذين في الحسبان الاحتياجات المعرب عنها على أرض الواقع والحساسيات حول هذه الطاولة.

إن الأزمات في الشرق الأوسط تتطلب حولا سياسية شاملة لجميع السكان. ولهذا السبب، تؤيد فرنسا تأييدا تاما عملية انتقالية متفاوض عليها في سورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وتدعو فرنسا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، ستافان دي ميستورا، قبل مفاوضات جنيف في نهاية الشهر. هذه هي العملية السياسية الوحيدة التي يرجح أن تؤدي إلى حل سياسي دائم.

المتخذ في آذار/مارس بمبادرة من فرنسا وإيطاليا، على مدى إسهام الدمار والنهب والاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية في هذه النزاعات. ونحن نتطلع إلى تناول هذا الموضوع مجددا في جلسة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويتمثل مظهر آخر للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أزمة الهجرة التي تؤثر على أوروبا، مخلفة الملايين من الناس في عوز تام. واتباع نهج أمني محض تجاه مسألة الهجرة ليس بالأمر المرغوب، ولا هو فعال. فتحدي الهجرة يتطلب زيادة التعاون الأوروبي والدولي، وينبغي أن يشمل كامل مسار الهجرة - من بلدان المنشأ إلى بلدان المقصد - مع احترام حقوق الأشخاص المعنيين.

وذلك ما دفع رئيس بلدنا، بالتعاون الوثيق مع إيطاليا، إلى جعل الهجرة واحدة من الأولويات العليا لفرنسا. وأود أن أثنى، في ذلك الصدد، على إيطاليا لما تبذله من جهود كبيرة لاستضافة اللاجئين. وقد عُقد اجتماع دولي في باريس في ٢٨ آب/أغسطس، بمبادرة من الرئيس ماكرون، أسفر عن اعتماد خطة عمل بشأن قضايا الهجرة في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز بوجه خاص على البلدين الأصليين، تشاد والنيجر.

وما زال يساورنا بالغ القلق إزاء المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا. ونكرر مناشدتنا السلطات الليبية بذل كل جهد ممكن لضمان معاملة المهاجرين بكرامة واحترام حقوقهم الإنسانية. ويتجلى التزام الاتحاد الأوروبي بمكافحة تهريب المهاجرين في وسط البحر الأبيض المتوسط في "عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط" التي تنقذ عشرات الآلاف من الأرواح سنويا، والتي جُددت ولايتها مؤخرا.

ويجب علينا أن نشجع اتباع نهج شامل لعدة قطاعات، على أساس التعاون بين أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، لمعالجة

التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق. كما يجب أن يكون تعزيز دور المرأة، وخاصة من خلال مشاركتها الفعالة في العمليات السياسية، جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة. وستواصل فرنسا كفالة حماية الأطفال الذين ما زالوا أول ضحايا النزاعات.

إن حجم التحديات التي نشهدها اليوم يتطلب أن يقوم مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته بدور أكبر. وإلى جانب حشد الجمعية العامة للتفاوض بشأن الاتفاقين المتعلقين بالهجرة واللاجئين، فإن زيادة تعبئة المجلس أساسية. ولا تزال فرنسا ملتزمة بتعزيز تعاونها مع البلدان على ضفتي البحر الأبيض المتوسط - كل من البلدان الأوروبية وبلدان منطقة المغرب العربي، التي نحافظ على علاقات تاريخية وثقافية وثيقة جداً معها. ومن هذا المنطلق، تؤيد فرنسا التنمية الاقتصادية للبلدان الواقعة على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في سياق مبادرة تونس لعام ٢٠٢٠.

في الختام، فإن الاستجابة للتحديات المتعددة الأوجه في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل: يجب أن تعزز جهود المنع وحفظ السلام وبناء السلام بعضها بعضاً لكي تكون فعالة تماماً. كما أنه من الضروري التضامن مع البلدان المجاورة لمناطق النزاع، التي تقف على الخط الأمامي لتشريد السكان. يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نتصدى للتحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط. إننا مدينون بذلك للأشخاص المعنيين ولأنفسنا ولبلوتقة انصهار الثقافات والحضارات والتعايش السلمي التي تمثلها منطقة البحر الأبيض المتوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٧|٠٥.

أما في ليبيا، فيمكن الحل في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم. وهذا هو أيضاً أفضل حل طويل الأجل للتغلب على الإرهاب والتصدي لتحديات الهجرة. وكما قلنا بالأمس أمام المجلس (انظر S/PV.8104)، فإننا نؤيد تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامه.

وفي غزة، فإن الأزمة الإنسانية، المقترنة بأزمة بيئية، لها أيضاً أسباب سياسية. يجب أن تستمر عملية المصالحة بين الفلسطينيين. ونثني على الجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد. ينبغي لتلك العملية أن تمكن السلطة الفلسطينية من ممارسة كامل صلاحياتها في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال الأمن، وأن تيسر رفع الحصار المفروض على قطاع غزة. ونرى أن المصالحة بين الفلسطينيين لا تنفصل عن استئناف عملية السلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وأخيراً، فإن حماية حقوق الجميع، بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى أقليات، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على التعددية والتنوع في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي نؤيده بقوة. لقد نظمت فرنسا، بالاشتراك مع الأردن، مؤتمر باريس الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي أسفر عن تقديم خطة عمل لدعم ضحايا العنف الإثني والديني في الشرق الأوسط. وكما ذكرنا هذا العام في مؤتمر مدريد، فإن فرنسا ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ تلك الخطة. وقد ساهمت بمبلغ ١٠ ملايين يورو في صندوق الطوارئ. وسيكون من الضروري مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعقب اتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في أيلول/سبتمبر، فإننا نرحب بإنشاء فريق تحقيق لتوثيق الجرائم